



محضر موجز للجلسة الثامنة

(بوتان)

السيد تشيرنغ

الرئيس :

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

../..

Distr.GENERAL

A/C.3/50/SR.8

1 Decembr 1995

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/50/18، A/50/425-S/1995/787، A/50/467، A/50/468، A/50/476، A/50/493)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/50/485، A/50/390 و Add.1، A/50/407)

١ - السيد راتا (نيوزيلندا): قال إنه بعد النجاح الذي حققه شعب جنوب افريقيا في تفكيك الفصل العنصري، ينبغي للمجتمع الدولي، الذي أسهم في هذا النجاح، أن يستلهم مثال جنوب افريقيا وأن يبذل جهدا متضافرا لمكافحة الأشكال الجديدة من العنصرية الآخذة في الظهور في أماكن أخرى من العالم. وأضاف أن نيوزيلندا تشجب ممارسة "التطهير العرقي" ونتائجه في إقليم جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وأن من الضرورة الحيوية أن يحقق في هذه الانتهاكات وأن يقدم المسؤولون الى العدالة الدولية وأن يحاكموا أمام المحكمة التي بدأت تعمل فعلا في لاهاي. وبالمثل، لقد تم، فيما يتعلق بالمجازر المنتظمة التي ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء في رواندا بسبب أصولهم العرقية فحسب، اتخاذ مبادرات أطول أجلا استجابة لمظهر العنصرية هذا، بما في ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الجنس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا. بيد أنه إذا كانت الدول الأعضاء حازمة في تصميمها على محاكمة المرتكبين المزعومين للأعمال العنصرية في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ينبغي لها أن تدفع على وجه الاستعجال اشتراكاتها المقررة في هذا الشأن وأن تتعاون على نحو كامل في السماح بالتحقيق الكامل مع المشتبه فيهم وتسليمهم لمحاكمتهم.

٢ - وأضاف فيما يتعلق بتقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك (A/50/476)، أن نيوزيلندا تشجع المقرر الخاص على التنسيق الوثيق بين أنشطته وكل آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

٣ - ومضى قائلا إن نيوزيلندا ذات المجتمع المتعدد الثقافات والأعراق والتي لديها سكانها الأصليون الخاصون، تقر بأنها لم تتخلص بعد على نحو كامل من التمييز العنصري الذي يمثل إحدى نتائج تاريخ هذا البلد. ومع ذلك، فإن حكومة نيوزيلندا ملتزمة سياسيا وبشدة بأن تصبح المساواة وعدم التمييز حقيقة واقعة في مجتمعها. وفي هذا الصدد، سلم بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة القضاء على التمييز العنصري التي أبدت، استجابة للتقريرين الموحدتين العاشر والحادي عشر اللذين تقدمت بهما نيوزيلندا في آب/أغسطس، عددا من الملاحظات الختامية.

٤ - واستطرد قائلا إن نيوزيلندا كانت قد انضمت الى المقرر الذي اتخذته الدول الأطراف بتعديل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من أجل توفير أساس مالي للجنة أكثر ثباتا، وصدقت

بالفعل على التعديلات ذات الصلة. وحيث أن التعديلات لا تصبح نافذة إلا بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، فإن نيوزيلندا تحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٥ - السيد ايفريزياديس (قبرص): قال إنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي فعله في الجهود التي تبذل لمكافحة العنصرية. وإن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري توفر إطارا للعمل ينبغي اعتماده في هذا الشأن. ويجب أن ينظر إلى العقد الثالث في سياق خطة العمل لعقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبرنامج العمل لعقد سكان العالم الأصليين في العالم، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وكذلك في سياق التنمية المستدامة. وينبغي بالتالي بذل الجهود التي تكفل تحقيق التكامل بين الخطط وبرامج العمل المذكورة، وتعطي أعلى أولوية سياسية ممكنة لأهداف العقد الثالث.

٦ - واستطرد قائلا إن قبرص تحث البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أن تفعل ذلك، وتحث أيضا الدول الأطراف في الاتفاقية على أن تصدر الإعلانات التي تقضي المادة ١٤ بضرورة إصدارها حتى يتمكن الأفراد ومجموعات الأفراد، الذين يدعون بأن دولة طرفا ما قد انتهكت حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية، من التقدم بشكاوى بصورة مباشرة. ومن المهم أيضا أن يطلب إلى الحكومات أن توافق على تعديل الاتفاقية الذي يتم بموجبه تمويل لجنة القضاء على التمييز العنصري من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٧ - وأضاف، فيما يتعلق بالحالة في قبرص والملاحظات النهائية الختامية الواردة في تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/50/18) بشأن احتلال تركيا لجزء من إقليم قبرص، أن تركيا انتهكت، دون عقاب، كل العهود الدولية وصكوك حقوق الإنسان بإدامة غزوها واحتلالها لما تبلغ نسبته ٣٧,٦ في المائة من الجزء الشمالي من جمهورية قبرص لمدة ٢١ عاما. وقد طرد الجيش التركي المعتدي قسرا ٨٠ في المائة من العدد الإجمالي من سكان المنطقة المحتلة من ديارهم وممتلكاتهم بسبب أصولهم العرقية فحسب. ومن الواضح أن سياسة "التطهير العرقي" التي تطبقها الدولة المحتلة تمثل عملا من أعمال العزل والتمييز العنصريين والفصل العنصري الجديد. فضلا عن ذلك، إن تركيا ترفض السماح حتى لللاجئ واحد بالعودة إلى داره، أو أنها ترفض تقديم بيان عن مصير ١٦٩ ٦١٩ من القبارصة اليونانيين المفقودين. ويعاني القبارصة اليونانيون والموارنة في الجزء المحتل من قبرص من التمييز لأسباب تتعلق بأصولهم العرقية فحسب. كما تعاني الطائفة التركية من الاحتلال حيث انخفض عدد السكان من هذه الطائفة من ١٢٠ ٠٠٠ في عام ١٩٧٤ إلى ٨٠ ٠٠٠ نسمة فقط، نتيجة للهجرة الواسعة النطاق، والنهب المتواصل للتراث الثقافي للقبارصة اليونانيين وتغيير الهيكل الديمغرافي للمنطقة الواقعة تحت الاحتلال التركي العسكري والناجم عن الاستيراد الواسع النطاق للمستوطنين، يمثلان سمتين إضافيتين للحالة غير المقبولة التي نشأت في قبرص بقوة السلاح. ولو أن المجتمع الدولي اتخذ تدابير فعالة في عام ١٩٧٤ لمنع وقوع ما حدث، لكان من المحتمل ألا تحدث الأعمال المؤسفة المماثلة التي شوهدت في إقليم يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الأقاليم. ولو طبقت قرارات الأمم المتحدة المؤيدة لسيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها، لكان من الممكن تجنب الأعمال

العدوانية غير المشروعة الأخرى التي حدثت مؤخرا. فإن السوابق السيئة إذا تم التسامح بها والتغاضي عنها تنزع إلى التكرار.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة تقرير المصير، أعرب عن تأييد وفده لحق تقرير المصير للدول والشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي باعتبار أن ذلك يمثل أحد مبادئ القانون الدولي وحقا عاما تعترف به الأمم المتحدة. ومع ذلك، يمكن للآراء المتحيزة والأفكار الخاطئة عن حق تقرير المصير أن تشجع النزعة الانفصالية القائمة على اعتبارات إثنية. ومن شأن انتهاك حق تقرير المصير أو إساءة استخدامه أن يفضيا إلى حالة من الفوضى والارتباك الدوليين حيث لن يسلم من آثارهما إلا عدد قليل جدا من الدول.

٩ - السيد أحمدية (الجمهورية العربية الليبية): أعرب عن قلقه إزاء انطلاق أشكال مختلفة من التمييز العنصري. وقد طفت على السطح في مناطق مختلفة من العالم نظريات التفوق والتمييز مما خلق بؤر توتر عنصرية جديدة خفية أحيانا وسافرة أحيانا أخرى. وصدرت في بعض البلدان نداءات لتكوين عصابات عنصرية، مماثلة للعصابات النازية والفاشية، ارتكبت أعمالا إرهابية ضد الأقليات والأجانب والمهاجرين؛ ومما يؤسف له أن القانون يحمي بعض هذه المجموعات. ويتضمن تقرير المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك (A/50/476) عددا من الأمثلة على هذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، من المهم تنفيذ البرنامج وتوفير التمويل الكافي وكفالة أن تتوفر لدى جميع الدول بالإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها.

١٠ - وقال فيما يتعلق بمسألة حق تقرير المصير، إن زيادة عضوية الأمم المتحدة من ٥١ إلى ١٨٥ عضوا إنما تمثل برهانا على النجاحات العديدة التي حققتها المنظمة. ومع ذلك، يجب مواصلة الجهود حتى تمارس كل الشعوب الواقعة تحت الاحتلال حق تقرير المصير. وينطبق ذلك على الشعب الفلسطيني، الذي يحق له أن يقيم دولة مستقلة على كامل تراب الإقليم.

١١ - وأردف قائلا إن التدخل على المستوى الدولي في الشؤون الداخلية للدول لا يزال يحول دون ممارسة مبدأ تقرير المصير. وأن سياسة التهديد التي تطبقها الدول الكبرى على الدول الصغيرة تعرض استقلال الأخيرة للخطر، وتعيق حق شعوبها في تقرير المصير. ويمثل الاستخدام المتزايد للمرتزقة وكذلك تدريبهم وتمويلهم أحد الشواهد على تنامي هذه الأنشطة وأنها لا تؤدي إلا إلى زيادة التوتر الإقليمي وتهديد استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد تعرضت الجماهيرية العربية الليبية لمثل هذه الظروف في السابق، وتعاني حاليا من سلوك الولايات المتحدة التي ترحب بالفارين من هذا البلد، وكذلك بالمطرفين من بلدان أخرى، وتدريبهم على استخدام الأسلحة ليرتكبوا أعمالا تخريبية تمثل انتهاكا للقانون الدولي. وأضاف أن الجماهيرية العربية الليبية تدين كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتؤكد على حق الدول في تقرير المصير، وتحث جميع الدول على أن تمتنع عن إيواء المرتزقة وأن تحترم سيادة الدول الأخرى.

١٢ - السيدة أحمد وهبي (السودان): قالت إن جهود المجتمع الدولي، تركزت، لدى تناول البند الخاص بالتمييز العنصري على الفصل العنصري؛ وبعد القضاء على هذا البلاء، يجب أن يركز الاهتمام على أشكال جديدة من التمييز في العالم مثل العنصرية وكره الأجانب والانتقائية في منح المساعدة وما إلى ذلك. وهذه الظواهر سببت توترا متزايدا في العالم وتهدد بتقويض الاحترام المتبادل بين الحضارات والتعايش السلمي.

١٣ - وأردفت قائلة إن دولا عديدة مارست منذ إنشاء الأمم المتحدة حقها في تقرير المصير، وحصلت على الاستقلال وأصبحت دولا أعضاء. وترى السودان أن الدول التي يحق لها ممارسة حق تقرير المصير إنما هي الدول التي ترزح تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، وأنه لا يمكن الاستناد إلى هذا الحق كحجة لتأييد تفكيك أو تفتيت الدول ذات السيادة. ومن ثم، فإن السودان يتفق والموقف الذي اتخذته الدول الأفريقية التي قررت، منذ الستينات وفي سياق منظمة الوحدة الأفريقية الإبقاء على الحدود التي ورثتها من عهد الاستعمار، إذ أن أي تغيير في هذه الحدود سيعني تفكيك النسيج الأفريقي ويمثل بالتالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأعربت عن رغبة وفدها في أن يعيد التأكيد أيضا على موقفه الثابت بشأن احترام الإنسان، لأن الإنسان يمثل دعامة المجتمع. وأن تكريمه واحترام كل حقوقه من صلب الدين الإسلامي.

١٤ - وفيما يتعلق باستخدام المرتزقة، أعربت عن موافقة وفدها على العديد، ولكن ليس كل، الاستنتاجات الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/50/390). وفي معرض الإشارة إلى السودان أبرز المقرر الخاص المشاكل التي يواجهها الجنوب والانتفاضات التي حدثت إنما ترجع إلى أنشطة أشخاص كانوا قد تبنا أصلا أيديولوجية ماركسية وشيوعية اكتسبهم تأييد بعض البلدان في الكتلة الشرقية. وبعد انهيار هذه الكتلة، غير أولئك الأشخاص اتجاهاتهم الأيديولوجية، ويزعمون في الوقت الراهن، على سبيل الدعاية لكسب العطف العالمي، أنهم أغلبية مسيحية تعاني من الاستعباد. ويمثل سكان الجنوب ٢٠ في المائة من عدد سكان السودان، يدين ١٨ في المائة منهم بالإسلام، و ١٧ في المائة بالمسيحية، وما تبقى يعتنق ديانات محلية.

١٥ - واستطردت قائلة إن ما من شك أن استخدام المرتزقة يطيل من أمد الحروب ويزيد من عدم الاستقرار وأن الاتجار في الأسلحة يهدد حياة المواطنين الأبرياء. وقد عانى السودان بصورة مباشرة من هذه المأساة التي نجمت أساسا عن الدعم الذي قدمته الكتلة الشرقية لمجموعات المتمردين، وببذل السودان جهودا جبارة للتغلب على هذه المشاكل التي لا تزال قائمة في الجنوب.

١٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ٤٤ من الوثيقة A/50/390، قالت إنه في حين أن وفدها يوافق على القول بأن حركة التمرد في جنوب السودان حركة "حرب عصابات" إلا أنها تختلف مع القول بأن تعصب الحكومة قد أفضى إلى ارتكاب أعمال عنف ضد هذه العصابات. وينبغي أن يدرك المقرر الخاص أن السودان تمشيا مع طبيعة مجتمعه التي تتميز بالتنوع الثقافي والعنقي والديني، قد تبني نظاما فيدراليا للحكم قسمت بموجبه البلاد إلى ٢٦ ولاية يديرها المواطنون الذين ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر؛ وأن هناك ٩ حكومات من ضمن ١٠ حكومات محلية في جنوب السودان يديرها أبناء الجنوب أنفسهم، وأن حكومة السودان قد أعلنت

وقف إطلاق النار من جانب واحد أكثر من خمس مرات؛ وأنها أعلنت العفو العام عن المتمردين أكثر من خمس مرات ودعتهم إلى ترك السلاح حتى ينخرطوا في المجتمع؛ وأن الحكومة قد اختارت أن تسلك طريق السلم فيما تبذله من جهود لحل مشاكل الجنوب.

١٧ - واسترسلت قائلة إن المقرر الخاص يشير في نفس الفقرة ٤٤ من تقريره، إلى وجود معسكرات تدريب شبه عسكرية لم تتخذ الحكومة تدابير لمنعها. وأضافت أنه من المهم أن توضح، في هذا الصدد، أن المعسكرات التي أنشئت تحت رعاية الحكومة، إنما هي معسكرات للخدمة العسكرية الإلزامية للمواطنين السودانيين للدفاع عن أرضهم. وقد نمت زيارة هذه المعسكرات في العديد من المناسبات والسودان على استعداد لاستقبال كل من يرغب في زيارتها.

١٨ - وأردفت قائلة إن السودان يثقافته المختلفة وأعراقه ودياناته إنما يمثل نموذجاً للتعايش السلمي. وإن التنوع ذاته يعد مصدراً يثري الإنسانية، وهو عامل مهم، إذ أنه بدلاً من أن يفرق الأمة يفضي إلى تماسكها.

١٩ - السيدة شارفمان (إسرائيل): قالت إن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب يمثل أحد المبادئ الأساسية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ورغم إحراز تقدم كبير في مسألة القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي فعله. ففي تقرير المقرر الخاص الذي عرض على لجنة حقوق الإنسان في شباط/فبراير ١٩٩٤، وبعد ٥٠ سنة من إنشاء الأمم المتحدة، ونهاية الحرب العالمية الثانية والمحرق (الهولوكوست) وصفت معاناة السامية بأنها تمثل شكلاً من أشكال التمييز العنصري الذي أفضى إلى أكبر كارثة عرفها العالم في الماضي ولا يزال يعاني منها.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن إسرائيل يساورها قلق كبير إزاء المحاولات الأخيرة التي تضطلع بها عناصر من الحناح اليميني المتطرف لاستخدام مبدأ البسبية الثقافية ليرروا العنصري ونزوعهم إلى العزل العنصري. ولا يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من الانقسامات والكراهية بين الشعوب. ومما يؤسف له، أن هذه الآراء المتطرفة تكتسب شعبية في جميع أرجاء العالم؛ وتدعو إسرائيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تزايد التعصب.

٢١ - وقالت، فيما يتعلق بالأحداث المفجعة التي شهدتها إقليم يوغوسلافيا السابقة والتي اتخذت شكل "التطهير العرقي"، إن إسرائيل، التي قدمت المعونة الإنسانية للاجئين والضحايا، تؤيد بقوة الجهود الدولية التي تبذل لتسوية هذا النزاع. وأعربت عن ترحيب إسرائيل بالتدابير التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات مثل التثقيف بحقوق الإنسان وغيره من تدابير مكافحة العنصرية وكره الأجانب، ومعاداة السامية والتعصب وبخاصة الاعتراف الرسمي بشروط العنصرية ومعاداة السامية.

٢٢ - واستطردت قائلة أن بموجب المادة ٧ من القانون الأساسي للبرلمان الاسرائيلي (الكنيست) يحظر على الأطراف المعتنقة للأيدولوجيات العنصرية الاشتراك في انتخابات الكنيست. ويمثل ذلك، ضمن تدابير أخرى، وكذلك معاملة اسرائيل للمواطنين غير اليهود، مصدر فخر، حيث يتمتع الجميع على وجه كامل بحقوق شخصية ودينية ومدنية مماثلة لحقوق أي مواطن اسرائيلي.

٢٣ - وأردفت قائلة إن اسرائيل وجيرانها قد أحرزوا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في تحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط. وقد وقعت اسرائيل والأردن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، معاهدة سلام أنهت ٤٦ سنة من حالة الحرب بين البلدين. وفي وقت أكثر حداثة، وقعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق مؤقت ينص على انتخاب مجلس فلسطين وانسحاب القوات الاسرائيلية من ٦ مدن و ٤٥٠ قرية في الضفة الغربية.

٢٤ - واستطردت قائلة إن الصراع العربي الاسرائيلي لن ينتهي، مع ذلك، إلا بعد التوقيع على معاهدات سلام مع كل جيران اسرائيل. وإن اسرائيل تدعو من جديد سوريا ولبنان الى القيام بدور نشط في عملية السلام. فمن الضرورة الحيوية اغتنام هذه الفرصة التاريخية للتحرك صوب شرق أوسط جديد، شرق أوسط خال من الحروب والكراهية والانقسامات. وقالت إن عملية السلام في المنطقة لا تزال هشة. وأن اسرائيل تحث اللجنة الثالثة على أن تمتنع عن اتخاذ قرارات لن تفضي إلا الى تسميم التراب الذي يحاول ترسيخ جذور عملية السلام فيه. وأنه يجدر بكل الدول، في الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أن تحول المبادئ المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الى حقيقة واقعة.

٢٥ - السيد فالينسيا (اكوادور) قال إن الاسهام الأساسي للجنة القضاء على التمييز العنصري إنما يتمثل في تأثيرها على الدول الأعضاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من خلال الحوار الذي يجري عند النظر في التقارير الدورية. وقد نجحت اللجنة في التعرف على العديد من الأشكال الكامنة والمقنعة للتمييز العنصري غير المؤسسي أو المستند الى عقيدة رسمية. ولا يخلو أي بلد من ظاهرة التمييز لمختلف الأسباب.

٢٦ - واستطرد قائلاً إنه رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي واللجنة على وجه الخصوص، لا تزال هناك، في جملة أمور، عنصرية وتمييز عنصري وكره للأجانب، اكتسبت أبعاداً مرعبة في العديد من البلدان، مثلما هو الحال بالنسبة "للتطهير العرقي" في يوغوسلافيا السابقة. ومن ثم فإن اللجنة تعلق أهمية أولية على المادة ٤ من الاتفاقية الدولية. بيد أن أحكام هذه المادة لم تطبق بهد على نحو علاني بسبب عدم مفاية التشريعات وقصور التدابير المتخذة لهذا الغرض. وقد استرعت اللجنة، وفقاً للمادة ٧ من الاتفاقية الدولية، انتباه الدول الى أهمية التعليم والتربية والثقافة بوصفها أدوات قوية لمكافحة التمييز العنصري وتعزيز الوثام والتفاهم بين المجموعات المتنوعة.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه من المؤسف، رغم أن اللجنة تستند في عملها الى دراسة التقارير وغيرها من المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء، أن الدول لا تتقيد في كثير من الأحيان بالتزامها بتقديم التقارير في الفترات المحددة في الاتفاقية. بل إن بعض الدول لم يتقدم بعد حتى بالتقارير الأولية. وتجدر الإضافة في هذا الصدد، أن بعض التقارير يتضمن خلطا بين الاختلافات العنصرية أو الاثنية والآراء الدينية أو السياسية. وفضلا عن ذلك، ليس هناك في نص الاتفاقية سوى القليل الذي يمكن أن يهتدي به للتفريق بين الدوافع الاثنية أو السياسية، وهذه قضية زادتها تفاقما طريقة تعريف التمييز العنصري.

٢٨ - ومضى قائلا إن اللجنة قررت أن يكون منع التمييز العنصري، وبخاصة الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، أحد البنود الدائمة على جدول أعمالها. وقد طبقت اللجنة هذه الإجراءات خلال دوراتها الأخيرة محققة نتائج مرضية. وإلى جانب هذه الآليات، أدخلت اللجنة؛ محققة أيضا نتائج مشجعة، باستحداث ممارسة ارسال بعثات للمساعي الحميدة بموافقة الدولة الطرف، كما أنها أسهمت أيضا في أعمال عقود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والمؤتمرات العالمية.

٢٩ - وأضاف قائلا إن من بين ممارسات اللجنة، أنها تصدر، في ختام نظرها في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، بيانا بشأن التقدم الذي أحرزته الدولة العضو والصعوبات التي تواجهها في الامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية. كما تسترعي اللجنة الانتباه الى المواضيع الأساسية المثيرة للقلق وتتخذ التوصيات ذات الصلة. وتعتبر الملاحظات الختامية عن الآراء الجماعية لأعضاء اللجنة وتتضمن توجيهات بشأن إجراءات المتابعة التي تضطلع بها الدولة الطرف وأعمال الاشراف التي تقوم بها اللجنة. وتتعاون مع اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وتقيم اتصالات مفيدة بعدد من المقررين الخاصين ولجنة حقوق الإنسان وغيرها من الأجهزة.

٣٠ - وأردف قائلا إن ثمة آلية مبتكرة استحدثت في إطار الاتفاقية الدولية وهي الآلية التي تنص على إنشائها المادة ٤. وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، لم تكن قد أصدرت الإعلانات اللازمة لتنفيذ هذه المادة في الأقاليم، إلا ٢٢ دولة عضوا. وقال، فيما يتعلق بالتنفيذ العالمي للاتفاقية، أنه ينبغي الإشارة الى أنه لا تزال هناك بعض الدول ذات النفوذ الدولي الكبير التي لم تصبح بعد أطرافا في هذا الصك. وأنه ما لم تتخذ بعض المبادرات الجديدة، فلن يتحقق الانضمام العالمي للاتفاقية بحلول عام ٢٠٠٠.

٣١ - واستطرد يقول، فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير، أن اكوادور تود أن تعرب عن ارتياحها العميق لإزاء الاتفاقات التي عقدت بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية الوطنية التي ستسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وتنص الاتفاقات أيضا على عودة الأراضي التي احتلت بالقوة، وهو ما يمثل أحد المبادئ الدولية التي تعتقد اكوادور أنه يشكل شرطا أساسيا للتعايش السلمي بين الدول. وتحث اكوادور من جديد الدول على أن تسهل تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعوب التي لا تزال تخضع لسيطرة استعمارية أو أجنبية.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/50/3، A/50/84-E/1995/12، A/50/114، A/50/156، A/50/163، A/50/181-E/1995/65، A/50/215-S/1995/475، A/50/254-S/1995/501، A/50/370، A/50/374، A/50/425-S/1995/787، A/50/454 و 473)

٣٢ - الرئيس: استرعى الانتباه، لدى البدء في مناقشة البند ١٠٥، الى مشروع القرار A/C.3/50/L.2 المعنون "السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لكل الأعمار"، الذي كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى الجمعية العامة باعتماده، وذكر أن التدابير ذات الصلة بالمشروع ستتحذ في الوقت المناسب.

٣٣ - السيد كراسوفسكي (المدير المساعد لشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة سياسات التنسيق والتنمية المستدامة: أشار الى أن مقرر الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد اتخذ استجابة لمشروع اقتراح تقدمت به اللجنة الثالثة قبل ثلاث سنوات، وأن الجمعية العامة ستناقش في الدورة الحالية نتائج مؤتمر القمة وإجراءات المتابعة المقترحة في جلسة عامة. ومن ثم لن تنظر اللجنة إلا في الوثائق المتعلقة بالبند ١٠٥ من جدول الأعمال.

٣٤ - وأوضح، مقدما التقرير المؤقت بشأن الحالة الاجتماعية في العالم (A/50/84)، أن الفرع الثاني يتضمن مشروع إطار للتقرير الخاص بالحالة الاجتماعية في العالم الذي من المقرر تقديمه في عام ١٩٩٧. ودعا أعضاء اللجنة الى استعراض مشروع الإطار، وبخاصة على ضوء المقررات التي اعتمدها مؤتمر القمة. وذكر أن الوثيقة المتعلقة برصد تنفيذ القواعد الموحدة لتساوي الفرص للمعوقين A/50/374 تتضمن تقرير المقرر الخاص بشأن هذا الموضوع. ومن الجدير بالملاحظة أن لجنة التنمية الاجتماعية قد طلبت أن يعمم هذا التقرير وردود الحكومات على الاستبيان التمهيدي للمقرر الخاص بوصفها إحدى وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال. وفي هذا السياق، فإن الوثيقة المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/50/473) تقدم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٩٥، تقريراً في التقدم المحرز في الجهود الرامية الى تأمين تساوي الفرص وإدماج المعوقين على نحو كامل في الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - ثم انتقل إلى التقرير المتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (A/50/370)، فاسترعى الانتباه على وجه الخصوص إلى الفقرتين ١٣٥ و ١٣٦ اللتين تتضمنان اقتراحات محددة بشأن المتابعة المحتملة للسنة. ثم تطرق إلى مسألة الشيخوخة، فقال إن تقرير الأمين العام عن إطار مفاهيمي لبرنامج للإعداد للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ والاحتفال بها يتضمن اقتراحاً بأن يكون موضوع السنة "نحو مجتمع لكل الأعمار"، وأنه ينبغي، بغية كفالة إيلاء الأولوية في الاهتمام لحالة كبار السن، أن يكون الغرض منها ترويج مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن".

٣٦ - وأخيرا لاحظ أن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها كان هو في مرحلة الإعداد منذ عدد من السنين وموضع جهد مكثف من جانب الفريق العامل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه سيتم حسب فهمه تقديم مشروع نص إلى الجمعية العامة خلال اجتماعاتها العامة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأعرب عن أمله أن يؤكد برنامج العمل مجددا اهتمام الأمم المتحدة والحكومات بتحسين الحالة والاعتراف بدور الشباب في العالم.

٣٧ - السيد فرنانديز (إسبانيا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي فأشار، في سياق التنمية الاجتماعية، الى عمل الأمم المتحدة المتعلق بالمعوقين، وقال إن القواعد الموحدة لتساوي الفرص للمعوقين تتضمن تدابير عملية هامة لتحقيق تساوي الفرص وإزالة الحواجز التي تقيد أو تستبعد المشاركة الكاملة لأولئك الأشخاص في المجتمع. وقد أيدت المؤتمرات الدولية المختلفة هذه القواعد الموحدة مشددة التأكيد على ضرورة إعداد استراتيجيات لتنفيذها. وأعرب عن رغبة الاتحاد الأوروبي في التأكيد على ضرورة رصد تطبيق القواعد على الصعيد الوطني، وقال إن الاتحاد يؤيد بقوة، في إطار لجنة التنمية الاجتماعية، عمل المقرر الخاص، وبخاصة توصياته بشأن ضرورة تقديم المزيد من النصح والمساعدة للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتطبيق القواعد الموحدة والتركيز على أنشطة المتابعة في مجالات معينة.

٣٨ - واستدرك يقول إنه على الرغم من ذلك، لم يقدم إلا ٤٢ بلدا إجابات على استبيان المقرر الخاص؛ وأن الاتحاد الأوروبي يحث على استجابة أكبر من الدول والمنظمات غير الحكومية للاستبيان الثاني بشأن تطبيق القواعد الموحدة. وأنه ينبغي للحكومات أيضا أن توفر أموالا كافية لتمويل أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمعوقين، بما في ذلك عمل المقرر الخاص. وبغية التعبير عن الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على مجال التنمية الاجتماعية، أوضح أن الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في تهيئة بيئة مؤاتية للمعوقين منذ عدة سنوات من خلال برنامج هيليو الثاني والبرامج السابقة له.

٣٩ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي قد درس باهتمام تقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (A/50/370)، والاقتراحات المحددة التي تضمنها. ويتعلق جزء كبير من الاستنتاجات، التي يؤيدها الاتحاد الأوروبي بإخلاص، بالتصديق العالمي على صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وتنفيذها. ويتفق الاتحاد الأوروبي أيضا مع الرأي المعبر عنه في التقرير السابق الذكر بأن أنشطة المتابعة ينبغي أن تكون جزءا من نهج شامل للتنمية والتقدم الاجتماعي، يركز على الصعدين المحلي والوطني ويدمج في السياسات والبرامج القائمة. وينبغي أن تتماشى أنشطة المتابعة، على الصعيد الدولي، مع تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة.

٤٠ - واستطرد قائلا إن شيخوخة السكان الملاحظة في المناطق المتقدمة منذ عدة عقود، إنما هي ظاهرة يمكن وجودها في العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، يمكن أن تتصدى المجتمعات للتحديات الاجتماعية التي تمثلها التغيرات الديمغرافية بأن تراعي عدد ونسبة كبار السن المتزايدين في الخطط الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والطويلة الأجل. وإن الجمعية العامة، التي تواجه في هذا المجال حالة

لم يسبق لها مثيل، قررت أن تحتفل بسنة ١٩٩٩ بوصفها سنة دولية لكبار السن. ويتضمن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/50/114) بعض المسائل الهامة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للسنة. وأعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي للموضوع المقترح للسنة، لأنه يحيط بشكل عام بحالة كبار السن. وكذلك عن إيمان الاتحاد بضرورة التركيز على الأنشطة على الصعيدين المحلي والوطني، وبأن مشاركة كبار السن في جميع مراحل الأعمال التحضيرية لها أهمية. وقال أخيراً إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ستتخذ مركزاً للتنسيق للسنة، مما سيسمح بإيلاء الاعتبار اللازم للنتائج الأخيرة لمؤتمرات الأمم المتحدة وأخذ إسهامات منظومة الأمم المتحدة بأكملها في الحسبان.

٤١ - السيدة تافاريس دي ألفاريز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الأمم المتحدة قد نظمت خلال العقد الماضي عدة مؤتمرات عالمية ومؤتمرات قمة في جهد للنهوض بالتنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة، وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على تحقيق هذه الأهداف وأن تساعد في تذليل العقبات التي قد تعترض طريقها. وأن الفقراء والجياع والعاطلين عن العمل والأطفال والشيوخ والأميين والمعوقين واللاجئين والمشردين والرجال والنساء المستبعدين أو المهمشين في المجتمع دون وجه حق، هم الذين سيحكمون في نهاية الأمر على ما إذا كانت الموارد البشرية والمالية الهائلة المخصصة لهذه المؤتمرات لها ما يبررها.

٤٢ - واستطردت قائلة إنه منذ ١٩٧١ تجتمع لجنة التنمية الاجتماعية مرة كل عامين. ولكي تقوم اللجنة بعملها وتضطلع بمسؤولياتها الجديدة، بما في ذلك القيام بالأعمال المترتبة على النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي، يجب أن تكون اجتماعاتها سنوية. وقد اتخذت اللجنة خلال دورتها الرابعة والثلاثين، توصيات تعزز قدرتها على أن تطبق وتتابع عن كثب الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر القمة. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في قراره ٦٠/١٩٩٥، أن يتخذ الترتيبات لعقد دورة استثنائية للجنة للنظر في تكوين عضوية اللجنة، واستعراض ولايتها وإعداد برنامج عمل متعدد السنوات حتى عام ٢٠٠٠. كما قرر المجلس أيضاً أن تكييف ولايتها على أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - وأضاف يقول إن لجنة التنمية الاجتماعية تنسق جميع المسائل المتعلقة بالشيخوخة وتشرف على الخطط وبرامج العمل، بما في ذلك خطة العمل الدولية للشيخوخة. وقد اهتمت جمهورية دومينيكا، وهي عضو في اللجنة منذ ١٩٨٧، اهتماماً خاصاً بالتشجيع على دمج كبار السن في حياة المجتمع وهو أمر ترك جانبا مدة طويلة. وسيكون الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ الخطوة التالية في إعداد خطة العمل للشيخوخة. وموضوع السنة الكامل الشمول وهو: "نحو مجتمع لكل الأعمار"، هو نداء لمشاركة كل الأجيال والمنظمات الكبيرة والصغيرة من كل القطاعات الاجتماعية. ويعد الإطار المفاهيمي لبرنامج للأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها خطوة أولى وهامة صوب اندماج كل عضو في المجتمع.

٤٤ - وأردفت قائلة إن بغية تعزيز قدرة اللجنة، ستتقدم جمهورية دومينيكا بتوصية الى الدورة الاستثنائية بأن يدرج موضوع "السنة الدولية لكبار السن" في جدول أعمال كل دورة للجنة حتى عام ٢٠٠٠؛ وأن يشار بالتحديد، حسب الاقتضاء، الى كبار السن خلال الرصد العام لمتابعة توصيات مؤتمر القمة، وبخاصة فيما يتعلق بالفقر والعمالة والدمج؛ وأن تقوم اتصالات بين لجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من الهيئات التنفيذية، بما في ذلك لجنة السكان والتنمية وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛ وأن توجه الدعوة الى المنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص المعنيين بموضوع الشيخوخة للاشتراك في أعمال اللجنة؛ وأن ينشأ فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية يعقد أثناء الدورات لمساعدة اللجنة. وأعربت عن أملها في أن يدعم كل الممثلين هذه المقترحات.

٤٥ - السيد بارتينيس (النرويج): تكلم بوصفه ممثل شباب بلده، فقال إنه لم يطرأ تحسن على الظروف المعيشية للشباب والفرص المتاحة لهم أو وضع قضاياهم في منظومة الأمم المتحدة خلال العقد منذ الاحتفال بالسنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥. ومع ذلك، مما يدعو الى التشجيع أن يلاحظ أن الأمم المتحدة تعترف بالحاجة الى سياسة عالمية للشباب وأنها قد أعدت مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها الذي سيعتمد في الدورة الراهنة للجمعية العامة. ويركز البرنامج على مسائل مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة والجوع والبطالة وإساءة استعمال المخدرات ويعطي انطباعاً بأنه ينظر الى السياسات الخاصة بالشباب بوصفها مجرد وسيلة لمنع حدوث عدد من المشاكل. وفي حين ينبغي أن يعبر البرنامج على نظرة أكثر إيجابية عن الشباب.

٤٦ - واستطرد قائلاً إنه رغم أن الأطفال والشباب يشكلون أغلبية سكان العالم، لا تزال الحكومات والمجتمع الدولي تتجاهل آراءهم ومشاكلهم. فالمجتمع الحديث يستبعد الشباب من المجالات السياسية والإدارية والتجارية والنقابية، مما يتركهم دون إطار ملائم للتعبير عن احتياجاتهم. بيد أن خيالهم ومثلهم العليا وطاقاتهم ورؤياهم تعتبر أساسية لتنمية المجتمعات التي يعيشون فيها. فشباب اليوم هم صانعو القرارات غداً، وسيكتسبون من خلال مشاركتهم البناءة على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية الخبرة في الكيفية التي تعمل بها الديمقراطية. وعلى الحكومات أن تسمح لهم بإنشاء رابطاتهم الخاصة بهم دون تدخل وأن تشجعهم على المشاركة على جميع المستويات في توفير الدعم المالي والأدبي لهم.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة تحتاج للشباب حتى تنجح في التصدي للتحديات الهامة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. ويجب تشجيع الحكومات على ضم ممثلين من الشباب الى وفودها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات الهامة، وفقاً لما يوصي به قرار الجمعية العامة ٨٥/٤٧. وعلى الأمم المتحدة أن توفر الموارد المالية التي تكفل عقد منتدى الشباب لمنظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يعترف بالشباب كمجموعة لها احتياجات ورغبات خاصة. وتقع على الأمم المتحدة والحكومات مسؤولية تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب وكفالة إمكانية مشاركة الأجيال القادمة على نحو نشط في بناء عالم أفضل.

٤٨ - السيد كاليهاوغه (الدانمرك). رئيس اللجنة الدولية التي أنشأها المجلس الدانمركي لمنظمات المعوقين ونائب رئيس مجلس منظمات المعوقين في الشمال الأوروبي: قال إن القضاء على الفقر، والعمل المنتج، والدمج الاجتماعي، التي كانت مواضيع أساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، إنما هي قضايا ذات صلة وثيقة للغاية بالنسبة للمعوقين. وأعرب عن سروره لعدم استبعاد المعوقين من مؤتمر القمة ولتناول العديد من مشاكلهم في السياق الملائم، مثلما يتجلى من النص النهائي لإعلان وبرنامج عمل القمة.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة قد سميت الجهاز الرئيسي لصنع السياسة والتقييم فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة. ومن بين تدابير المتابعة التي تعتبرها الحكومة الدانمركية والمنظمات غير الحكومية أنها بالغة الأهمية، تصميم مؤشرات للتنمية الاجتماعية وتحسين القدرات الوطنية في هذا المجال. ويعني ذلك بالنسبة للمعوقين، رصد تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتساوي الفرص للمعوقين. ومنذ اعتماد القواعد الموحدة، تنظر منظمات الشمال الأوروبي فيما إذا كان من الممكن أن يعد مؤشر للعجز يقوم على القواعد الموحدة ويستخدم كمعيار في تنفيذها. وكان المجلس الدانمركي لمنظمات المعوقين قد أعد مؤشر العجز هذا بالتعاون مع معهد العلوم السياسية بجامعة آر هوس (الدانمرك) وبتمويل من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. ويوفر هذا المؤشر صورة صحيحة ومنصفة للحالة في أي بلد في وقت محدد ما. وقد طلبت منظمات المعوقين الدولية الرئيسية إلى المجلس الدانمركي إجراء أول تجربة عالمية لما يمكن أن يصبح مؤشراً عالمياً للعجز. ووزعت استبيانات على قرابة ٤٥ بلداً نامياً تمثل البلدان الرئيسية المتقدمة للمساعدة الإنمائية من بلدان الشمال الأوروبي، التي تشكل بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مجموعة البلدان الصناعية الـ ٢٠ التي ستقوم أيضاً باختبار المؤشر. وأعرب عن أمله أن يتضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية النتائج التي تم التوصل إليها.

٥٠ - وأضاف يقول إن كون الهدفين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما القضاء على الفقر وبناء بيئة ممكنة جعل الحركة الدولية للمعوقين مقتنعة بأن المعوقين هم مشمولون، بوصفهم أفقر الفقراء، باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإن الحركة تتطلع إلى تعزيز العلاقة بين المنظمات الوطنية للمعوقين والمنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيزيد هذا التنسيق من تساوي الفرص المتاحة للمعوقين. ويعد المجلس الدانمركي لمنظمات المعوقين، شأنه شأن المنظمات الشقيقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اقتراحات لتنقيح معاهدة الاتحاد الأوروبي، وقد أعدت الدانمرك مادة لتساوي الفرص للمعوقين.

٥١ - السيدة بيندركرانتس (الدانمرك): تكلمت بوصفها ممثلة لمجلس الشباب الدانمركي، فقالت إن شعار "فكر عالمياً وأعمل محلياً" إنما يمثل مبدأً توجيهياً مناسباً للعمل في مجال الشباب. ومن الأهمية البالغة، أن يفهم أن تنفيذ الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتطلب العمل على الصعيد المحلي وإعداد ثقافة ديمقراطية.

٥٢ - ومضت تقول إنه يمكن للشباب أن يقوموا بدور هام في إعداد هذه الثقافة. ومن ثم، لا بد للحكومات من أن تدعم مبادرات الشباب وتشجعها، وأن تطلق العنان لهم ليقوموا بمؤسساتهم الخاصة وأن توفر الإطار اللازم لمختلف أنواع الأنشطة. ولا بد للحكومات أيضا من أن تسعى إلى إشراك الشباب ومنظمات الشباب في صنع القرارات وبخاصة في المجتمعات المحلية. ويمكن أن توفر المشاركة في صنع القرارات المحلية تربية جيدة للشباب، وأن تكون أداة فعالة لتحقيق أهداف سياسات التنمية المحلية. ومن ثم، ينبغي للمجتمعات الدولية وكذلك للبلدان بصورة عامة أن تجعل مشاركة الشباب عنصرا حيويا في سياساتها الإنمائية.

٥٣ - واستطردت قائلة إنه لا بد من تعليم الشباب حتى يشاركوا مشاركة فعالة في تشكيل المجتمع، كما ينبغي للحكومات أن تكفل أن تتضمن النظم المدرسية توفير المعرفة عن الهياكل الاجتماعية والديمقراطية وأن تعمل على زيادة مشاركة الطلبة. ويمثل التعليم غير الرسمي الذي يمكن الحصول عليه في المنظمات غير الحكومية تكملة جيدة للتعليم في النظم المدرسية الرسمية، حيث أنه يمكن للشباب أن يتخذوا القرارات ويضطلعوا بالمسؤوليات ويتعلموا كبعثة المشاركة في العمليات الديمقراطية في منظمات الشباب.

٥٤ - وأضاف قائلا إنه يجب تربية الشباب بوصفهم مواطنين عالميين وجعلهم واعين للقضايا الدولية وأن يشاركوا في اتخاذ القرارات الدولية. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة ووكالاتها مبادرات لتحقيق هذا الهدف مثلما فعلت بالفعل فيما يتعلق بمنتهى الشباب العالمي الذي من المقرر عقده السنة القادمة. ورحب أيضا بأن عددا أكبر من المعتاد من البلدان سيوفد مندوبين من الشباب للمناقشة الخاصة بالشباب التي من المقرر أن تجري في الجلسات العامة قبل نهاية الشهر. وأعربت عن أملها في أن يزيد عدد البلدان التي ترى أن من المهم أن تتاح الفرصة للشباب لأن يستمع إليهم في منظومة الأمم المتحدة، حيث أنه من الأهمية البالغة أن تتاح الفرصة للشباب للمشاركة على نحو كامل في المجتمع وأن يكفل أن تقضي الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى أعمال محددة.

٥٥ - السيدة ويدراوغو (بوركيينا فاسو): قالت إن تقرير الأمين العام الذي يشتمل على التقرير المرحلي عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧، يتضمن سلسلة من التوصيات والالتزامات وبرامج العمل وخطط العمل التي اعتمدت في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في مجالات التعليم والمرأة والأغذية والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية. وقد اطلعت هذه المؤتمرات المجتمع الدولي على تردي نسيج المجتمع وعدم كفاية النماذج والمؤسسات والسياسات والبرامج، المختلفة، التي طبقت حتى الآن. ومع ذلك، فإن التقرير المرحلي ينزع إلى تعميم التقدم المحرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. إذ ينبغي ألا يتضمن التقرير المرحلي ملخصا للحقائق العامة بل أن يستند بدلا من ذلك إلى تحليل موضوعي للحالات المختلفة وأن يقترح الحلول الملائمة كلما كان ذلك ممكنا. فضلا عن ذلك، ينبغي إدراج أيضا المشاكل البيئية نظرا لآثارها المعاكسة على التنمية الاجتماعية.

٥٦ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بمؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية الذي حدد بوضوح المشاكل الإنمائية الفعلية، قد أغفلت بعض الجوانب ذات الأهمية الأساسية لتنفيذ البرامج، وبخاصة الموارد المالية اللازمة. وهناك حاجة في الوقت الحاضر لإنشاء آلية متابعة ملائمة.

٥٧ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بمحو الأمية، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي فعله لتحقيق الهدف المشترك للسنة الدولية لمحو الأمية والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع. وتؤيد بوركينا فاسو عملية تقييم الانجازات في سياق هدف التعليم للجميع وعقد اجتماعات اقليمية لتحديد الاستراتيجيات والطرق الناجعة وتنظيم عمليات التبادل. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة الالتحاق بالمدارس وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتخفيض معدل ترك الدراسة، وتجنب فرط الازدحام في غرف الدراسة، وتحسين نوعية التعليم ومحتواه.

٥٨ - ومضت قائلة إن بلدها قد شرع في برنامج رئيسي لإضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم بأن يدرج في المناهج الدراسية التثقيف بحقوق الإنسان، والمبادئ الرئيسية لدستور بوركينا فاسو، والأخلاقيات المهنية والبرامج المتعلقة بالسكان والبيئة والأسرة. وتمثل الأهداف الكمية والنوعية في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الى ٤٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٦، وتحسين نوعية التعليم باستخدام المدرسين اللازمين وتدريبهم. وتقوم السياسة التربوية الجديدة لبوركينا فاسو على مشروعين هامين: فتح مدارس تابعة ومراكز للتعليم الأساسي غير الرسمي. وتهدف هذه المشاريع الى أن يكفل للشباب، الذين لم يتلقوا أي تعليم أو تركوا الدراسة في النظام التربوي التقليدي في وقت مبكر، أن يحصلوا على تعليم أفضل. ويتمثل الهدف من عملية "زانو"، التي تستهدف مكافحة الأمية، في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والنهوض والتشجيع على إنشاء منظمات اجتماعية محلية.

٥٩ - وأردفت تقول، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن، إنه ينبغي أن تتناول لجنة التنمية الاجتماعية بالتفصيل الأبعاد الأربعة للشيخوخة المدرجة في الوثيقة A/50/114، مع مراعاة الظروف المختلفة لكبار السن ولا سيما الأكثرهم ضعفا. وأعربت عن ترحيبها بالموضوع المقترح، "نحو مجتمع لكل الأعمار"، لأن ينبغي أن يضم المجتمع كل شخص على أساس احترام كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية. وينبغي أن ينص الجدول الزمني المقترح على عقد اجتماعات اقليمية بغية تسهيل تنسيق العمل وزيادة فعاليته.

٦٠ - وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار بشأن تحسين فرص وصول المعوقين الى مباني وخدمات ومصادر المعلومات. ويجب أن تشمل هذه التدابير المكاتب الاقليمية والمحلية للأمم المتحدة.

٦١ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر في حالة البلدان النامية وأن تحدد، على وجه الخصوص، العقبات التي تحول دون اشتراك المعوقين في أنشطة مجتمعهم، وأن تتوصل الى سبل

القضاء على هذه العقوبات. وفي هذا الصدد، فإن عدم توفر الموارد المالية إنما يمثلها، في حد ذاته، إحدى العقوبات الرئيسية؛ وعلى اللجنة وفريق الخبراء أن يتخذا توصيات في هذا الشأن.

٦٢ - وأضافت قائلة إن بوركينا فاصو تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص، وتود أن تسترعي الانتباه إلى الإجراءات التي اتخذها هذا البلد، مثل تخفيض تكلفة الخدمات الصحية ووسائل النقل، وإنشاء بطاقة للمعوقين، وتنظيم دورات دراسية في تضامن، وتنظيم المعوقين في جمعيات إنتاجية مدرة للدخل. كما اتخذت خطوات لتسهيل دمج المعوقين في المدارس في مختلف مستويات الدراسة.

٦٣ - وأردفت قائلة إن بوركينا فاصو توافق على أن الأنشطة المرتبطة بالسنة الدولية للأسرة ينبغي أن تتبع نهجا عالميا فيما يتعلق بالتنمية والتقدم الاجتماعي، وتقتراح أن يتم التنسيق دوليا وعلى نحو فعال بين الأنشطة التي يضطلع بها على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية. فضلا عن ذلك، يجب استكمال برامج العمل الوطنية على ضوء التدابير التي اتخذت مؤخرا لصالح الأسرة. ومع ذلك، فإن القدرات المادية والمالية والسوقية التي تتيح لدولة ما أن تشرع في تنفيذ برنامج عمل لإنجاز الأهداف المذكورة إنما تعتبر أهم عنصر في آلية المتابعة.

٦٤ - وأعربت عن تأييد بوركينا فاصو لاقتراح الأمين العام بشأن التوسع المتواصل والمستمر لصندوق التبرعات للسنة الدولية للأسرة، كما تشدد أيضا على الدور الذي من المقرر أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية في أنشطة هذا العام. وقالت إن الهدف الرئيسي الذي حدده بلدها لنفسه هو تحسين نوعية حياة كل فرد داخل وحدة الأسرة. وقد اتخذت الحكومة خطوات لزيادة إمكانية حصول السكان على السكن وشرعت في القيام ببرنامج أنشطة للتشجيع على التحضر. وتتجه الإجراءات التي تتخذ لصالح الشباب في المقام الأول إلى منع الجنوح، وتحسين ظروف العمل والاستخدام، والتشجيع على الإبداع والأنشطة الاجتماعية والثقافية، ومواصلة إعادة دمج أطفال الشوارع في أسرهم في المدارس والمجالات المهنية.

٦٥ - السيدة أولزوفسكي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن التعليم يمثل أحد حقوق الإنسان الأساسية وإحدى وسائل تحقيق التنمية الاجتماعية. ويقدم تقرير الأمين العام والمدير العام لليونسكو بشأن السنة الدولية لمحو الأمية (A/50/181)، تقييما واقعيا في منتصف العقد عن التقدم المحرز والصعوبات المواجهة في السعي إلى تحقيق أهداف السنة. ورغم تحقيق بعض النتائج الرائعة كما هو مبين في البيانات الإحصائية الواردة في التقرير، فإنها قصرت عن تحقيق طموحات المجتمع الدولي وائتلاف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي شاركت في المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في جومشيان، بتايلند. إذ يقدر أن ٨٨٥ مليوناً من الكبار لا يزالون أميين، وهناك فجوة متواصلة بين الجنسين، كما أن هناك ١٢٩ مليون طفل في سن الدراسة لا تتوفر لهم فرص التعليم الأولي. وتبذل اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع ائتلاف جومشيان وشركاء آخرين، قصارى جهدها في هذا الاتجاه.

٦٦ - وأضافت قائلة إن الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع المتخذ في جومشيان في ٩ آذار/مارس ١٩٩٠، يؤكد على ضرورة أن ينظر إلى التعليم بوصفه وسيلة وليس هدفا في حد ذاته، وقد أنشئ المنتدى الاستشاري الدولي لتوفير التعليم للجميع، بوصفه أحد إجراءات متابعة مؤتمر جومشيان، من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف وتعزيز التشاور والتعاون على المستوى العالمي. ومن بين الأنشطة الأكثر أهمية المضطلع بها في إطار متابعة مؤتمر جومشيان، عقد مؤتمر القمة لتوفير التعليم لجميع البلدان التسعة الكثيرة السكان المعقود في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بناء على دعوة حكومة الهند وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو. وتضم هذه البلدان التسع، وهي: اندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والصين، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والهند أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم وأكثر من ٧٠ في المائة من الأميين البالغين.

٦٧ - واستطردت قائلة إن، استجابة للقلق المتزايد بشأن نوعية التعليم في العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، صدر تكليف من اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالقيام بدراسة تقدم تقديرا موثوقا نسبيا لمدى هذه المشكلة وطبيعتها على وجه التحديد. وبتزويده بهذه المعلومات، سيتمكن المجتمع الدولي من إعداد استراتيجية ملائمة. وأعربت عن أملها في أن تعتمد الجمعية العامة خلال دورتها التاريخية الراهنة قرارا يقيم الحالة السائدة ويضمن إجراء استعراض للعمل المنجز في وقت لاحق، قد يكون في نهاية عقد من العمل، في عام ٢٠٠١.

٦٨ - وأردفت قائلة إن لدى اليونسكو في إطار تركيزها على تعليم الشباب؛ مشاريع لأطفال الشوارع وللشباب من السكان الأصليين. كما أن مؤتمر بيجين أكد، فيما يتعلق بالبنات والنساء، على سياسات اليونسكو الطويلة الأمد بإعطاء أولوية عليا لتعليمهن. وفي أفريقيا، حيث تكون هذه الاحتياجات شديدة للغاية، أقيمت برامج تعاونية ٢٣ بلدا في المنطقة للتصدي على وجه الخصوص لتعليم البنات. وهذه البرامج تمثل جزءا من أعمال متابعة مؤتمر الدول الأفريقية لتعليم البنات، المعقود في بوركينافاسو في ١٩٩٣.

٦٩ - وأضافت قائلة إن مشاركة الشباب في وسائط الإعلام تعتبر أمرا أساسيا. وأنشئت الدائرة الدولية لتبادل المعلومات والمعلومات المتعلقة بالشباب تحت الرعاية المشتركة لليونسكو والحكومة الفرنسية. وبغية إضفاء المزيد من الطابع الدولي على نطاق الدائرة، تم الاضطلاع بأنشطة من خلال الشبكات المختلفة المنشأة في مختلف المناطق والبلدان في العالم. وفضلا عن ذلك، تنوي منظمة اليونسكو أن تسهم إسهاما كبيرا في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي من المقرر أن يعرض على الجمعية العامة خلال دورتها الحالية في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٧٠ - وفيما يتعلق باحتياجات التعليم الخاصة، قالت إن السياسات الاجتماعية سعت خلال الـ ٢٠ سنة الماضية إلى تعزيز دمج ومشاركة كل أفراد المجتمع دون استثناء، وينبغي أن يستمر هذا الاتجاه. وثمة ثلاثة صكوك لليونسكو ذات صلة بالمعوقين هي: أولا، اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم لعام ١٩٦٠؛

وثانيا، إعلان ساندبرغ لعام ١٩٨١؛ وثالثا، إعلان سالامانكا لعام ١٩٩٤. وتوفر هذه الصكوك أساسا يكفل لليونسكو أن تحقق، بالتعاون الوثيق مع شركائها ظروفًا معيشية أفضل للمعوقين.

٧١ - وأردفت قائلة إن اليونسكو قد نظمت، بالتعاون مع حكومة اسبانيا، المؤتمر العالمي للاحتياجات التعليمية الخاصة في سالامانكا، باسبانيا، المعقود خلال المدة من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وجدد المشاركون الإعلان عن التزامهم بتوفير التعليم للجميع وسلموا بضرورة توفير التعليم للأطفال والشباب والكبار ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في إطار النظام الدراسي العادي. وعقدت، في وقت لاحق، حلقات دراسية واجتماعات أخرى في إطار متابعة هذا المؤتمر. وفضلا عن ذلك، إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، تطرق أيضا إلى مسألة دمج المجموعات السكانية المحرومة والضعيفة في جهود التنمية الاجتماعية. وأخيرا، ستتقدم اليونسكو في ١٩٩٦ بمشروع اقتراح بوصفه خطة عمل لمتابعة مؤتمر سالامانكا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠